قطاع الزراعة ينمو بـ ٥,٥٪ خلال الثلاث السنوات الماضية

■ ،،كتب /علي البشيري

حقق قطاع الزراعة معدل نمو سنوي بلغ حوالي ٥,٥٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م إلا أن هذا المعدل ليس هو المعدل المطلوب في ظل الفرص الاستثمارية التي يتمتع بها. ويعزى تواضع نمو القطاع الزراعي إلى ضعف الاستثمارات بالإضافة إلى عدد من التحديات التي يعاني منها هذا القطاع.

وشدد تقرير حكومي على ضرورة تشجيع الاستثمارات الزراعية والسمكية والاهتمام بالمناطق الصالحة للزراعة، من خلال استصلاح وإنشاء أراضي في المناطق الغربية، الجنوبية والساحلية الشرقية .

ودعا التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى رفع مستوى جودة الإنتاج الزراعي عن طريق توفير بذور ذات سلالات محسنة وتشجيع استخدام الأساليب الحديثة في مجالات الحصاد والري، وإدخال مكنات حديثة .

وأكد على أهمية زيادة عدد السدود والحواجز المائية في الوديان والتوسع في زراعة المحاصيل النقدية وبالأخص البن والقطن و تطوير قطاع الثروة السمكية لتلبية الطلب المحلي، وتحسين إمكانيته الواعدة في التصدير ودعم المشروعات الاستثمارية المعنية بالتسويق المحلي للمنتجات الزراعية والسمكية .

وأشار التقرير إلى التحديات التي تواجه هذا القطاع شحت المياه وتدهور الأراضي وغلبة الأساليب الإنتاجية التقليدية والأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية جراء السيول التي اجتاحت معظم أراضي محافظتي حضرموت والمهرة خلال عام ٢٠٠٨، حيث انخفض معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الزراعة من ٩,٧٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٢,٤٪ عام ٢٠٠٨م ولفت التقرير إلى ضعف الاهتمام بالتخطيط ودراسة إنتاج المحاصيل الإستراتيجية وتعاظم زراعة القات على حساب المحاصيل الأخرى والزحف العمراني على الأراضي الزراعية وخصوصاً في ضواحي المدن.

تقييم أنشطة مشروع الزراعة الحضرية والأمن الغذائي في ورشة عمل

■ ،،كتب / منصور شايع

بدأت أمس بصنعاء فعاليات ورشة العمل الخاصة بتقييم أنشطة مشروع الزراعة الحضرية والأمن الغذائي في مدينة صنعاء والتي تنظمها الجمعية اليمنية لتنمية الزراعة المستدامة بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الفني الـ ((g I z)) .

وفي الورشة التي عقدت تحت شعار (نأكل مما نزرع ونزرع مما نحصد) أكد الأخ / علي شريم وكيل محافظة صنعاء – رئيس منتدى الزراعة الحضرية في كلمته على أهمية الاستفادة من مياه الأمطار في ري الحقول الزراعية في المدن الحضرية ومنها العاصمة صنعاء التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة لزراعة الخضار في البساتين والأحواش والتي تتوفر بمساحات جيدة ، كما يمكن الاستفادة من المياه الرمادية من مخلفات المنازل والمساجد والتي تذهب معظمها إلى أنابيب الصرف الصحي . مشير إلى أن استغلال المساحات الفارغة في زراعة الخضار يمكن أن تغطي جزءاً لا بأس به من احتياجات الأسرة وتسويق الفائض في الأسواق المختلفة . منوها بأن العمل في الزراعة الحضرية يمكن أن تشغل الكثير من الأيدي العاملة عن طريق العمل في هذه البساتين والمزارع ، وإيجاد خضروات نظيفة خالية من السموم والمخصبات الكيمائية . من جانبه استعرض الدكتور أمين الحكيمي رئيس الجمعية اليمنية لتنمية الزراعة المستدامة الأنشطة التي نفذتها الجمعية خلال الفترة الماضية ومنها أنشطة حقلية تمثلت في زراعة وإكثار عدد من محاصيل الخضار في المساحة المخصصة للجمعية في منطقة الروضة شمال العاصمة . لافتا إلى أن إقامة هذه الورشة تهدف إلى تنمية الإنتاج الزراعي وإلى توثيق وتبادل الخبرات المحلية للزراعة القديمة في سبيل المحافظة عليها من الاندثار ، إلى جانب تعريف المزارعين بالطرق المثلى لعملية إكثار الأصناف التي بدأت تنقرض وكذا كيفية إيجاد مصادر مياه سهلة وغير مكلفة لريها . مؤكدا أنه تم جمع وإكثار نحو ٣٠ نوعاً من المحاصيل التي بدأت تندثر . إلى ذلك أشاد السيد هينج باور ممثل المؤسسة الألمانية للتعاون الفني الـ ((g I z)) بالأنشطة التي نفذتها الجمعية في مجال الزراعة الحضرية خاصة وأن التوسع العمراني وتزايد عدد السكان في المدن يفاقم من مشكلة الغذاء كونها تتوسع على حساب الأراضي الزراعية كما أن مسألة حصاد مياه الأمطار عامل مهم في مثل هذا النوع من الزراعة خاصة مع سحة المياه في اليمن بصورة عامة وفي المدن تحديدا مما يتطلب إيجاد مصادر ري آمنة ونظيفة واستغلال المياه العادمة ومياه الأمطار .

بعد ذلك فتح باب النقاش بين المستفيدين والمختصين كما تم استعراض أنشطة مجموعات العمل ومخرجات الأعمال والتي تم توثيق بعضها في لقطات وأفلام تلفزيونية وبرشورات

٢٨٥,٩ مليار ريال تكلفة البرنامج الاستثماري للجهاز الإداري للدولة

■ ،،كتب علي محمد

كشف تقرير حكومي أن تكلفة البرنامج الاستثماري للجهاز الإداري للدولة للعام الجاري ٢٠١١م بلغ نحو ٢٨٥ مليارا و٩٣٢ مليون ريال .

وأوضح التقرير الصادر عن قطاع برمجة المشاريع بوزارة التخطيط أن التمويل الحكومي للبرنامج بلغ ١٣٧ مليارا و٤٣٢ مليون ريال ، فيما بلغ التمويل الخارجي ١٤٨ مليارا و٥٠٠ مليون ريال .

وتوزع البرنامج الاستثماري على عدد من القطاعات الاقتصادية ، حيث تم تخصيص ١٠٥ مليارات و١٩٢ مليون لقطاع البنى التحتية ، و١٤ مليارا و٧٧٤ مليون ريال للقطاعات الإنتاجية .

كما تم اعتماد ٨٤مليارا و٩٩٣ مليون ريال لقطاعات الخدمات والإدارة الحكومية، و٨٠ مليارا و٩٧١ مليون ريال لقطاعات التنمية البشرية .

الجدير بالذكر أن حجم البرنامج الاستثماري للجهاز الإداري للدولة للعام الماضي ٢٠١٠م قد بلغ ٣٠٥ مليارات ريال .

التنمية المحلية في دورة تدريبية بعدن ٧٠٠ امرأة صومالية تستفيد من مشروع الاعتماد على الذات

■ ،،عدن/سبأ

اختتمت أمس الأول بعدن دورة تدريبية حول واقع التنمية المحلية وآليات النهوض بها نظمها مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع المجلس المحلي بمديرية المنصورة.

تلقى أعضاء المكتب التنفيذي والهيئة الإدارية ومنظمات المجتمع المدني بالمديرية في الدورة على مدى ثلاثة أيام معارف ومعلومات حول الأساليب التخطيطية في تنمية وتطوير التنمية المحلية والأسس العلمية لتنفيذ ومتابعة الخطط والبرامج الاستثمارية وواقع التنمية المحلية وانعكاساتها اللامركزية في تطورها إضافة إلى أهمية إنشاء قاعدة البيانات ومؤشراتها وتعبئة وتنمية الموارد المحلية للارتقاء بالتنمية المحلية.

إلى ذلك استفادت ٧٠٢ من النساء اللاجئات الصوماليات في منطقة البساتين بمديرية الشيخ عثمان محافظة عدن من القروض الحسنة والتي وزعتها وحده القروض في مشروع الاعتماد على الذات بجمعية التضامن التنموية في محافظة عدن.

وأفادت وداد سعيد المقطري ضابطة وحدة الاقراض في المشروع لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» إلى أن الهدف من وحدة الاقراض التي تستفيد منه ٨٠ ٪ من اللاجئين الصومال و٢٠ ٪ من العائدين إلى أرض الوطن والمجتمع المحلي هو المشاركة المجتمعية والاعتماد على الذات وتحسين المستوى المعيشي للنساء مشيرة إلى أن المشروع الذي بدأ في عام ٢٠٠٧م ويتكون من وحدة القروض والتدريب والمناصره والتنسيق ويعمل على تقديم القروض الحسنة لعدد من النساء اللاجئات وتأهيلهن.

صندوق النقد الدولي يحث أمريكا على خفض أكبر في الانفاق في ٢٠١١م

■ واشنطن/وكالات

دعا صندوق النقد الدولي أمس لاجراء خفض أكبر في الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة في ميزانية هذا العام.

وقال ديفيد هاولي المتحدث باسم الصندوق في نشرة دورية للصحفيين "نظرا لحجم المهام المالية المنتظرة فسيكون من الأفضل اذا استهدفت الميزانية مزيدا من الانضباط المالي."

وأظهر مقترح الميزانية للبيت الابيض الذي نشر الاثنين الماضي تفاقم العجز الى ١,٦٥ تريليون دولار في ٢٠١١م من ١,٢٩ تريليون دولار في ٢٠١٠م.

ويضغط الجمهوريون في الكونجرس لإجراء خفض في الانفاق يزيد عن ٦١ مليار دولار هذا العام لكن حكومة أوباما حذرت من أن إجراء خفض كبير للغاية ومتسرع قد يقوض الانتعاش الاقتصادي.

الاقتصاد المصري يواجه صعوبات مع استمرار اغلاق البنوك

■ ،،القاهرة/

قال مسؤولون صناعيون يوم الخميس الماضي إن الاحتجاجات سببت أضرارا للصناعات التصديرية الحيوية في مصر حيث أبقى أصحاب المصانع مصانعهم معطلة عن العمل نظرا لأن إغلاق البنوك على مستوى البلاد لا يمكنهم من شراء امدادات أو بيع منتجاتهم.

ودعا قادة أنشطة الاعمال المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يتولى مقاليد السلطة منذ الاطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك إلى انهاء الاحتجاجات والتأكيد على استئناف البنوك عملها كما هو مقرر يوم الاحد القادم.

وخفضت حكومة تصريف الاعمال بشكل حاد توقعات النمو الاقتصادي الى ما بين ٣,٥ وأربعة٪ من نحو ستة في المئة قبل اندلاع الثورة الشعبية. ولا تزال البورصة المصرية مغلقة منذ ثلاثة أسابيع بعد هبوطها عقب تفجر الاحتجاجات.

وقال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الحكومي في وقت سابق يوم الخميس إن الاضطرابات السياسية كلفت قطاعات السياحة والبناء والتصنيع عشرة مليارات جنيه مصري (١,٧ مليار دولار) على الاقل.

ونقلت صحيفة الاهرام الحكومية عن مصدر مسؤول لم تسمه قوله في صفحتها الاولى يوم الخميس "نظرا لقيام بعض أبناء الشعب باعتصامات ووقفات واضراب عن العمل وهو ما يهدد أمن الوطن وسلامته ويمثل عقبة حقيقية أمام الاستقرار.

"لن يقف المواطنون الشرفاء مكتوفي الايدي أمام أي فئة تحاول الاضرار بمصالح الوطن والمواطنين.

وقال طاهر جرجور نائب الرئيس التنفيذي لشركة ليسيكو للسيراميك سيبدأ كثيرون في التساؤل حول جدوى الاستثمار في مصر اذا لم تهدأ الاضطرابات سريعا.

وأضاف أن البلاد تواجه مخاطر فاتورة ستدفعها في أعوام عديدة.

وقال رئيس غرفة الصناعات المعدنية لرويترز ان شركات المعادن تعمل بما بين ٢٠ و٥٠ في المئة فقط من طاقتها الإنتاجية بينما يعمل قطاع الصناعات الهندسية بما بين ٢٠ و٣٥ في المئة دون المستويات المعتادة بسبب اغلاق البنوك.

وقال محمد سيد حنفي مدير غرفة الصناعات المعدنية ان المصانع الكبيرة بسباطة لا تستطيع أن تبيع نقدا والمقصود هنا شركات الصلب والصناعات المعدنية والاغذية والمنسوجات والاعمال الهندسية.

واستأنفت البنوك عملها الأسبوع الماضي بعد اغلاق استمر أسبوعا بسبب الاحتجاجات ثم أغلقت مجددا في أوائل هذا الأسبوع بعد أن قام العاملون فيها باضرابات مما ترك مجتمع أنشطة الاعمال عاجزا عن اجراء تحويلات نقدية لاتمام الصفقات.

وقال بعض المصرفيين ان الحكومة ربما تستغل اغلاق البنوك في فحص طلبات تحويل الاموال الى الخارج للتأكد من الحصول على هذه الاموال بطرق مشروعة.

من أجل تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

توجهات حكومية لإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

أكدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن العمل جار لإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهادف إلى توسيع دائرة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومظلمات المجتمع المدني وتعزيز مبدأ الشفافية في شتى الجوانب المتعلقة ببيئة عمل القطاع الخاص وعلاقته مع الجهات الحكومية وكذا تعزيز دور القطاع الخاص في جهود تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال البنية التحتية والمشاركة في تقديم المقترحات والمعالجات للمشاكل التي تحد من نشاط الاستثمار الخاص.

وأوضحت الدراسة التي أعدها الأخ السلامي صالح السلامي مدير إدارة الدراسات القطاعية بالوزارة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بمكوناته الثلاثة يعد الترجمة العملية للتوجه الاقتصادي والسياسي الجديد في دور الحكومة في تعزيز دور القطاع الخاص في مختلف مجالات التنمية ومستوياتها. فتحرير الاقتصاد من هيمنة الدولة والتثبيت الاقتصادي الذي استهلت بها الحكومة اليمنية برنامجها كان شرطا ضروريا لتحسين الأداء الاقتصادي والتعبير عن التزام الدولة بتوجهها السياسي والاقتصادي المعلن. إذ أن مبدأ التحرير يضمن فك القيود المفروضة من جانب الدولة على مجال السوق في تحديد الأسعار والتجارة ودخول الشركات ومنشآت الأعمال المختلفة بحرية في الأنشطة الاقتصادية على أساس قواعد السوق وليس غيرها. إما التثبيت الاقتصادي فقد كان هدفه الرئيسي خفض التضخم واستقرار العملة الوطنية واحتواء الخلل في موازين الاقتصاد الكلي المحلي منها والخارجي. وهذان العنصران أمران حيويان وضروريان لكي ينخرط القطاع الخاص في البناء والتنمية. وعلى هذا الصعيد فقد حقق المكون الأول من برنامج الإصلاح الاقتصادي أهدافه بنجاح خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨م.

ووفقا للدراسة فقد اعتبرت الرؤية الإستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م مبدأ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ضمن أهم متطلبات وشروط تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ، حيث أكدت هذه الوثيقة الإستراتيجية على ذلك بالقول " يتلازم تحقيق أهداف الرؤية وبشكل وثيق مع دور جديد للحكومة وللقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية. وتتبنى إستراتيجية العمل المستقبلي على دور القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادية ، وهو ما يتطلب رفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز التنافسية وإشراك وتمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تنفيذ العديد من المشاريع بما في ذلك مشاريع البنية التحتية من خلال تطبيق أنظمة (البناء/التشغيل/النقل) و(البناء/التشغيل/التملك) وغيرها .

وأوضح السلامي أن رؤية اليمن كانت على دراية تامة ووعي ناضج بأهمية وجود بيئة استثمارية ملائمة للقطاع الخاص، حينما تحرت في ثنايا ذلك بالقول "وقبل دعوة الاستثمارات الأجنبية يجب إقناع اليمنيين أنفسهم بالاستثمار في بلادهم من خلال توفير البنية التحتية اللازمة وتهيئة البيئة الاستثمارية المواتية والخالية من البيروقراطية ومن الفساد ومن منازعات الأراضي ، مع ضمان إجراءات نزيهة وعادلة وسريعة للتقاضي، وحماية أكيدة للحقوق والملكيات. وبعد ذلك لن نحتاج للترويج للاستثمار في بلادنا بل سنجد أن المغتربين والمهاجرين اليمنيين في كافة ارجاء المعمورة سيكونون أول من يبادر إلى ضخ رؤوس أموالهم المقدرة بحوالي ٢٠-٣٠ مليار دولار للاستثمار في وطنه.

ضوابط جديدة لاستيراد وإنتاج مشروبات الطاقة

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

أصدرت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة لائحة جديدة خاصة بضوابط إنتاج واستيراد وتداول مشروبات الطاقة غير الكحولية شددت على أهمية التقيد بإنتاج وتجهيز وتعبئة المنتج وفقاً لما نصت عليه المواصفة القياسية اليمنية من حيث مطابقتها لتلك المواصفة وخلو المنتج من أي مواد تخالف قواعد الشريعة الإسلامية وعدم تداولها في الأسواق إلا بعد إخضاعها لإجراءات التسجيل والمطابقة لدى الهيئة، وكذا منع خلط تلك المشروبات مع مثيلاتها من المشروبات الأخرى في أماكن البيع المباشر (المقاصف، الأسواق...الخ) على أن تقوم الجهات المعنية بتشديد الإجراءات الرقابية على تلك الأماكن.

وحذرت اللائحة منتجي ومستوردي مشروبات الطاقة عدم ذكر أي عبارات مضللة للمستهلك مثل (مقوي، مغذي، منشط، سحري...الخ) أو إظهار المنتج بأنه أكثر جودة وأوسع فائدة، وبأن يتم تدوين كافة المعلومات عن محتوى المنتج ومخاطر سوء استخدامه في بطاقة البيان وإبراز العبارات التحذيرية بشكل واضح.

إضافة إلى توضيحها للكميات المسموح بها للمواد الداخلة في صناعة مشروب الطاقة وكذلك فترة صلاحية المشروبات بعبواتها المختلفة.

من جانبه أهاب المهندس أحمد أحمد البشة، مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة كافة منتجي ومستوردي مشروبات الطاقة بضرورة التقيد والالتزام بالضوابط التي حددتها اللائحة والتي سيتم الإعلان عنها ونشرها في موقع الهيئة تجنباً لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

داعيا جميع المستهلكين إلى التحري عند الشراء والتأكد من تدوين كافة المعلومات على بطاقة بيان المنتج والتعاون مع الجهات المعنية من خلال الإبلاغ عن وجود أي مخالفات .

مؤكدا أنه سيتم اتخاذ الإجراءات الصارمة ضد المخالفين بما فيها وقف دخول أي مشروبات مستوردة من المنافذ وسحب ومصادرة أي كميات بالأسواق

موضحا أن على التجار والمستوردين الالتزام في الضوابط والمواصفات الصادرة خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر فقط من تاريخ إصدار اللائحة. .

تصدير ٧٠٧ أطنان من الأسماك

ميناء عدن يستقبل تسع سفن تجارية وناقلة نفط وديزل في يناير الماضي

■ ،،عدن/سبأ

استقبلت ارصفة ميناء المعلاء وميناء الزيت بمصفاة عدن خلال شهر يناير الماضي تسع سفن تجارية وناقلة نفط وديزل.

وذكر مدير جوازات الميناء البحري بعدن العقيد حمود محمد المطري في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ بأن عدد السفن الصغيرة التي استقبلها ميناء عدن واقلت المؤن والمواد الغذائية إلى عدد من دول القرن الافريقي للفترة نفسها بلغت ١٣٧ سفينة صغيرة بالإضافة إلى ٣ يخوت سياحية اوروبية اقلت نحو ١٥ سائحا من مختلف الجنسيات.

وافاد المطري بان عدد الواصلين والمغادرين عبر ميناء عدن خلال شهر يناير الماضي بلغ ١٢٤ من اليمنيين والعرب والاجانب منهم ٥٨ من الواصلين و٦٦ من المغادرين في حين بلغت عدد التاشيرات السياحية التي منحها مكتب الجوازات للفترة المذكورة ٣٥ تأشيرة مجانية لعدد من السياح عبر مطار وميناء عدن لغرض الترويج السياحي اسوة بالموانئ المجاورة والعالمية.

من جهة أخرى بلغت كمية الصادرات السمكية عبر ميناء ومطار عدن خلال يناير الماضي ٧٠٧ أطنان بقيمة ٢٠٠ مليونا و ٩٨٦ ألف ريال.

وأوضح مديرعام مكتب الثروة السمكيه بعدن عبدالله هادي لوكالة الأنباء اليمنية سبأ أن الكميات المصدره شملت اسماك الثمد والقد والباغة والفرس واسماك القرش والخلخل والحبار والشروخ إلى عدد من البلدان العربية والصديقة.

وأشار إلى أن مكتب الثروة السمكية تلقى طلبات من عدد من الشركات الفرنسية لاستيراد الاسماك اليمنية وتسويقها إلى الأسواق الاردنية نظرا لجودتها العالمية وما تحتويه من مواد غذائية صحية.